

ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ

رسالة المسجد

السنة السادسة - العدد الثامن - شعبان 1429 هـ / أوت 2008 م

مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف - الجزائر

**دور الأشراف المرابطين في
تأسيس و تبلور الروحانية الأمازيغية**

**دور الزوايا و الطرق الصوفية
في المقاومة الشعبية للاحتلال**

**العامل الديني في مقاومة الاستعمار
الفرنسي لبلاد القبائل إلى غاية 1857**



الجامع الجديد 1830 الجزائر العاصمة

رسالة المسجد

مجلة محكمة تصدر عن وزارة الشؤون الدينية والأوقاف - الجزائر

إدارة التحرير

المدير العام مسؤول النشر

الدكتور بوعبد الله غلام الله

وزير الشؤون الدينية والأوقاف

رئيس التحرير: الدكتور محمد عيسى، مدير التوجيه الديني والتعليم القرآني.

مستشار المدير العام: الأستاذ حمزة يدوغي، المستشار الثقافي للسيد الوزير.

أمانة التحرير: الأستاذة منية سليم، رئيسة مكتب الأحاديث الدينية ونشرات التوجيه.

هيئة التحرير

✽ أ.د. عبد الله بوخلخال، مدير جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة

✽ أ.د. عمار مساعدي، عميد كلية العلوم الإسلامية، جامعة الجزائر

✽ د. محمد زعراف، عميد كلية العلوم الاجتماعية والحضارة الإسلامية، وهران

✽ أ.د. عمار طالبي، باحث جامعي، رئيس المجلس العلمي لولاية الجزائر

✽ أ.د. عبد القادر خياطي، مستشار السيد الوزير

✽ د. يوسف بلمهدي مستشار السيد الوزير

✽ د. عبد القادر فضيل، مدير مؤسسة العصر للمنشورات الإسلامية

✽ أ.د. موسى لقبال، باحث جامعي

✽ د. مصطفى باجو، باحث جامعي

✽ أ. عبد العزيز راس مال، مدير الثقافة الإسلامية

✽ د. محمد حمداوي، مدير المركز الثقافي الإسلامي

✽ أ. يحيى دوري، المدير الفرعي للتوجيه الديني والنشاط المسجدي

✽ د. محمد أو إدير مشنان، المدير الفرعي للتعليم القرآني



محتويات العدد

ع.الدين

الافتتاحية	3
السيد الوزير	
دور الأشراف المرابطين	6
الدكتور زعيم خنشلاوي	
تأمر الاستعمار على القضاء الإسلامي بمنطقة زواوة	17
الدكتور جمال كركار	
العامل الديني في مقاومة الاستعمار الفرنسي	30
الأستاذ محمد سي يوسف	
دور الزوايا والطرق الصوفية في المقاومة الشعبية للاحتلال	62
الأستاذ عبد الرحمن مصطفى	
التراث .. هوية الأوطان	77
الأستاذ محمد حسن اليجري الزواوي	
نظرات في فقه جماعات العنف	87
الدكتور يوسف القرصاوي	
خطبة العدد - إرهاب الطرقات	87
الشيخ حمير العين مبروك	

هل القانون الدولي هو بالفعل قانون إنساني؟

إلى أي مدى يمكن الركون إلى ملاحظة المقاييس الدولية والاختذ بها في معالجة المشاكل الوطنية الخاصة أو القومية العامة؟

يلاحظ أولاً أن ما يعرف اليوم بالمقاييس الدولية هو نتاج التاريخ الأوروبي والثقافة الغربية، وهي ثقافة نجمت عن تحولات فكرية عميقة ارتبطت ارتباطاً قوياً بالتجارب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لتلك البلاد، إن أفكاراً مثل الوضعية *Positivisme* أو الديمقراطية أو العقلانية *Rationalisme*، يمكن الإطلاع عليها اليوم في المعاجم والكتب والتعرف إلى محتوياتها، والألوان التي تتداخل في تشكيل كل فكرة من تلك الأفكار الكبرى، بل يوجد في مناهج بعض المدارس مقررات تحت هذا العنوان، وهو تاريخ الأفكار أو النظريات الكبرى.

وهي تدرس في الغرب كنتائج لتطور تاريخي يمتد إلى الحضارة الرومانية المتأثرة بالثقافة اليونانية وكيف أنهما عبر التاريخ تفاعلتا مع العقيدة المسيحية، فتأثرتا بالفكر المسيحي الذي اصطبغ بدوره عبر التاريخ بصبغتهما من حيث محاولات المفكرين المسيحيين عبر التاريخ إخضاع قيمهما إلى قيم المسيحية أو لباس المسيحية لباس تينك الحضارتين (اليونانية والرومانية) ومع تطور الزمن وفي زمن النهضة الأوروبية من القرن 17، ظهرت ثورة فكرية ضد الحواجز التي فرضتها الكنيسة الكاثوليكية في طريق الفكر، حيث ظلت تعطي الأولوية لأقوال الآباء المسيحيين على ملاحظات واكتشافات العلماء، بل وحتى على التفكير العقلي الصرف.

لقد رفض المفكرون الغربيون منذ عصر النهضة الفكر الكنسي المجانب للعقل والمقتصر فقط على النصوص الكنسية وأقوال الكهان، وذلك على خلاف الفكر الإسلامي الذي

يعتمد في معظمه على عقل الإنسان الذي يفهم النصوص التشريعية، يؤولها ويفسرها. ومما يلاحظ إن مصطلح (الفكر الغربي) هو في مقابل الفكر الشرقي، والشرق هنا ليس المشرق العربي ولا هو الشرق الآسيوي وإنما هو الشرق الأوروبي المتمثل بصفة خاصة في الكنيسة (الأورتودوكسية الشرقية) والفكر الغربي بهذا المعنى لا يلقي بالا ولا يعطي أية أهمية للفكر العربي الإسلامي ولا للفكر الآسيوي الذي يتجاهله تماما، ولا يود أن يعترف حتى بالتأثير القوي الذي مارسه الثقافة العربية على الفكر المسيحي الأوروبي بداية عصر النهضة الأوروبية، وبكفي أن نذكر كمثال على ذلك المدرسة الرشدية المسيحية التي ناهضت الفلسفة المسيحية التومائية معتمدة على ما أخذته من عقلانية ابن رشد.

نستخلص مما سبق أن ما يدعى بالقانون الدولي، أو بمقاييس اليونيسكو مثلا هي قيم ومقاييس أوروبية غربية محضة؛ فما هو الموقف إذن من القانون الدولي أو من تلك المقاييس؛ وإلى أي مدى يمكن الأخذ بها في ميادين التشريع في المجتمع العربي خاصة والمجتمعات الإسلامية عامة؟

لعل الإشكال المطروح يكمن في التمييز بين الإنتاج العلمي والتكنولوجيا في الغرب الأوروبي -ومنه أميركا- وبين القيم الأخلاقية والمقاييس الحضارية.

ذلك أن الأخذ بنتائج العلم الوضعي الموضوعي أمر دعا إليه الإسلام وجعله فرضا على المسلم، حيث جاء في الحديث (اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد)، وأن من سلك طريقا يطلب علما جعل الله له طريقا إلى الجنة، وقوله تعالى : ﴿ فَتَنَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنبياء: ٧] ، ذلك أن المعرفة العلمية الوضعية الموضوعية هي نتيجة الفكر الإنساني بصفة عامة يدرکها الإنسان بعقله بل وحتى بعمله.

لأنها -بعد اكتشاف الظاهرة العلمية تصبح خاضعة للتحقق من صحتها بواسطة القياس، وهو أمر متاح لكل عالم اكتسب التدريب الكافي على الممارسة العلمية، أما المقاييس الاخلاقية والقيم الحضارية فهي إنتاج تاريخي لأمة من الأمم، الأمر الذي يجعلنا نتحدث عن الحضارة الرومانية مثلا والتي انتجت الفكر (الغربي) ونتحدث عن الحضارة الإسلامية التي هي مزيج من حضارات الأمم التي انتمت إلى الإسلام وأخذت بمبادئه

وتعاليمه (العربية - الفارسية - الهندية - الأمازيغية - الخ..) ونحدث عن الحضارة الصينية العريقة.

فالحديث إذن عن القانون الدولي ومقاييس اليونيسكو والأخذ بهما حرفيا في التشريع وفي التربية وتكوين الجيل بالنسبة إلى مجتمع عربي مسلم معناه قطع الصلة بالفكر الذي انتجته الأمة العربية عبر التاريخ وإلغاء القيم الإسلامية التي تشكلت المجتمعات الإسلامية ضمنها، وتبني قيم وأخلاق غربية تستأصل الجيل من جذوره وترمي به في أحضان ثقافة غربية وغربية، سرعان ما ترفضه وتستبعده حتى ولو استطاعت أن تبتلع بعض أفرادها وتمثلهم.

وإذا سلمنا بأن هذا هو واقع العولمة في مجتمعاتنا المعاصرة، فهل يمكن التسليم بإمكانية نجاح هذا التوجه؟

لعل تجربة تركيا بعدما يزيد عن ثمانين عاما من التحول إلى اللاتينية، تفيدنا بضرورة تعميق التفكير في الموضوع، ونقول مثل ذلك عن تجربة اليابان ولكن في الاتجاه العكسي، بل ولعل وضع الأمة العربية متمثلة في ما يزيد عن عشرين دولة وما تعانيه الأمة من تهلhel وهوان وتمزق، ومن التباعد الكبير والبون الشاسع بين أنظمة الحكم وبين الواقع الاجتماعي، أوضاعا وتطلعات، يضطرننا بدوره إلى أن نفكر، ويفرض علينا في نفس الوقت أن نستنتج بأننا إذا تمكنا من علاج مرضانا بمستحضرات التكنولوجيا الغربية الحديثة، فإننا لن نتمكن أبدا من القضاء على التخلف بتقليد الغرب في قوانينه الدولية ومقاييسه التربوية، وإنما هي العولمة التي تسحقنا ولا تزيد تخلفنا إلا تخلفا، ولا جمعنا إلى تمزقا، ولا وحدتنا إلا تفرقا، لأن مجتمعنا العربي المسلم - كما يرى الشيخ عبد الحميد بن باديس - ليس غريبا ولا يريد أن يكون غريبا ولا يستطيع أن يكون غريبا ولو أرادت أنظمتة الحاكمة ذلك.

الدكتور بو عبد الله غلام الله

وزير الشؤون الدينية والأوقاف